المشاريع الاستثنائية لم تبدأ في تعز!!

■ وجه النائب عبدالحميد محمد فرحان تساؤلاً إلى رئيس الوزراء حول اعتماد عشرة مليارات ريال تم اعتمادها للخطة الاستثنائية لإقامة مشاريع تنموية لمحافظة تعز بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني العشرين لإعادة تحقيق الوحدة المباركة- أسوة بالمحافظة التي أقيمت فيها الاحتفالات سابقاً- مشيراً في تساؤله إلى أن موعد المناسبة قرب ولم تستكمل الإجراءات ولم يتم البدء بتنفيذ تلك المشاريع رغم أهميتها، كما أنه لم يلاحظ اهتمام الوزراء المختصين بالموضوع..□

تقرير أراضي الحديدة.. يعدُّ الأكثر جدلاً:

هل سيناقشه البرلمان؟!

< لاتزال ردود الأفعال تتصاعد عبر الوسائل الإعلامية من قبَل شخصيات ذكرت أسماؤها ضمن التقرير البرلماني للجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول الأراضي المنهوبة في محافظة الحديدة، والذي أورد في طياته أسماء ما يزيد عن ١٤٠ شخصية من مختلف «العيارات».

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

ورغم أن التقرير لم يُطرح للمناقشة حتى الآن، إلا أنه أثار الجدل ابتداءً باعتداء أحد النواب على زميله ما أدى إلى مقاطعة نواب الحديدة الحضور إلى البرلمان حتى تحل الاشكالية بين الزميلين، وقد تفاوت النواب في كيفية احتواء هذه المشكلة وإعادة نواب الحديدة إلى مزاولة مهامهم في البرلمان، ومروراً بالبيانات التي تصدرها شخصيات وردت أسماؤهم ضمن التقرير، حيث استغرب الشيخ سنان أبولحوم من وضع اسم وهمي منسوب إليه ضمن قائمة المتورطين بنهب أراضي الدولة، مستنكراً على لسان ولده «سبأ» الزج باسمه في قضية كهذه، نافياً أن تكون له أية أراضٍ أو لأولاده في محافظة الحديدة.

وعلى نفس المنوال استاء الفنان أحمد فتحي من زج اسمه ضمن قائمة ناهبي أراضي الدولة بالحديدة، وأكد مكتبه في بيان صادر عنه أن لديه وثائق تؤكد ملكيته للأرض التي لم تكن من أملاك الدولة بالأصل..

كما استنكر الدكتور حسن مكي نشر اسمه ضمن «النهابة» مشيراً إلى أن التقرير يحمل الكثير من المغالطات وخلط الحابل بالنابل.. ومنوهاً إلى أنه أغفل أسماء كثيرة لأسباب غير معروفة.. مؤكداً ملكيته للأرض التي أوردها التقرير الذي لم يتقصَّ الحقائق من أصحاب الشأن- بحد قوله.

وفي رد له اعتبر أبوبكر باشماخ تقرير لجنة مجلس النواب بأنه بعيد عن العدل والإنصاف المطلوبين حيث خلط بين الحق والباطل والمظالم..

كلام متوازن!!

التقرير الذي أثار الجدل وقوبل بارتياح واستياء واسعين في مختلف الأوساط لم يمثل الحقيقة ١٠٠٪ كما أنه لم يكن سلبياً بنفس النسبة بحسب قول النائب محمد رشاد العليمي- الذي ورد اسم والده ضمن التقرير.. حيث قال محمد رشاد: نحن نريد أن نتأكد من الحقائق ومن الكلام الصحيح وغير الصحيح لنخرج بكلام متوازن يخدم المصلحة العامة بحيث لايكون هناك مزايدة ولا إجحاف بحق الآخرين.. مضيفاً: أن هناك كثيراً من الشخصيات التي ذُكرت اسماؤهم في التقرير قاموا بشراء الأراضي من المواطنين من مالهم الخاص ولديهم وثائق رسمية ومعمدة من الجهات المختصة وهذا ما يدلل على أن التقرير احتوى على معلومات غير مؤكدة وغير صحيحة.

وحذر العليمي من فقدان البرلمان لمصداقيته أمام الجماهير بسبب هذا التقرير.

□ أبو حورية □ العليمي □ خيرات □ دغيش

أبوحورية: «لطَّاشو» الأراضي كثر!

العليمي: لم يمثل الحقيقة 100٪!

خيرات: ما خفي كان أعظم!!

دغيش: نشكر اللجنة على هذا التقرير

□ الكبودي □ الحرجوج □ السماوي

الكبودي: سنعتذر لمن أثبت وثائقه!

السماوي: عبَّر عن الحالة الصحية للبرلمان

الحرجوج: نطالب بسرعة مناقشته

وقفة صادقة

الخوف وارد لدى الكثير من زحلقة هذا التقرير وعدم التعامل معه بالشكل الصحيح، فالتقرير برأي النائب عبدالله حسن خيرات كشف بعض الأخطاء والممارسات والتجاوزات من قبل ما يطلق عليهم بالمتنفذين، مشيراً إلى أن ماهو على الواقع من نهب واستيلاء على الأراضي أكثر بكثير مما ورد ضمن التقرير.. وطالب خيرات مجلس النواب بالوقفة الصادقة والمسئولة تجاه هذه القضية التي تناولها التقرير لأنها تهم المجتمع وأمن واستقرار الوطن.. ودعا الحكومة إلى الأخذ بتوصيات التقرير والبدء منها لمعالجة مشاكل الأراضي سواءً في محافظة الحديدة أو غيرها.

إحقاق الحق

وعلى سياق متصل بارك النائب عبدالباري دغيش جهود اللجنة التي أعدت هذا التقرير وطالب البرلمان بمناقشته بالتفصيل والتطرق إليه بشكل تام وإنصاف الناس المظلومين وإحقاق الحق.

لطش!

وعلى مايبدو فإن تقرير أراضي الحديدة قد فتح النار على النهابين، حيث بدأت الأصوات تتعالى للوقوف في وجه الظالمين وإنصاف المظلومين وحماية أراضي الدولة من الأيادي التي تمتد إليها، وما أكثر «لطَّاشي» الأراضي- بحد قول النائب أحمد اسماعيل أبو حورية، الذي أضاف: يجب أن ننصف المواطن المظلوم ونعمل على حماية أراضي الدولة كذلك.. فالتقرير الذي وصل إلى البرلمان لم يقف على كافة الحقائق والوثائق كما أنه لم يتجاوز المصداقية.. وشدد أبو حورية على ضرورة الوقوف إلى جانب هذا التقرير حتى تنفيذ توصياته.. مطالباً القضاء بتفعيل دوره وإنصاف الناس مادامت الحقيقة قد اتضحت.

الوقوف بحزم

ويوافقه الرأي النائب على الكبودي الذي أكد على ضرورة وقوف البرلمان بحزم ومسئولية أمام ما تناوله التقرير وفقاً للدستور والقانون.. كما طالب الكبودي القضاء بأخذ هذه القضية على محمل الجد لحسمها كون القضاء هو الفيصل في صحة أو عدم صحة ما احتواه التقرير، كما أنه الأمل الوحيد لإنصاف المظلومين.

مشيراً إلى أنه إذا تبين صدق ما احتوته البيانات الصادرة عن بعض الشخصيات التي وردت أسماؤها في التقرير وتم التأكد من الوثائق فلا ضير حينها من الاعتذار لها ورد الاعتبار.

المناقشة بواقعية

التقرير يعد الأكثر جرأة في الطرح من بين التقارير البرلمانية، كونه أورد أسماء شخصيات كبيرة ذكر أنها متورطة بالاستيلاء على مساحات شاسعة تابعة للدولة وللمواطنين في الحديدة، وطَرَقَ قضية شائكة خلفت وتخلف اشكالات أوصلت البلاد إلى وضع لا تحسد عليه وكبدَّتها أموالاً طائلة.. وهذا ما جعل التقرير مثار اهتمام كبير ومطالبات عدة بسرعة مناقشته وبواقعية- حسب قول النائب يحيى الحرجوج- وبما يكفل لأصحاب الحق عودة حقوقهم ومحاسبة «النَّهابة».. وأضاف الحرجوج: أن هذا التقرير جسد الرقابة الحقيقية التي يجب أن يتحلى بها البرلمان في مهامه ومسئولياته تجاه الوطن والمواطنين.. مشيراً إلى أن هذه القضية التي تناولها التقرير تحمل مآسي ومعاناة كثير من المظلومين، وهو ما يتطلب من البرلمان سرعة البت فيها وعدم التأجيل حتى لا تضيع في خضم كثير من التقارير التي لم ترَ النور حتى الآن وقد مر عليها ردحٌ من الزمن. وقال الحرجوج: قضية الأراضي شائكة ويجب أن تشكل اللجان لمعالجتها وفقاً للقانون والدستور ولتوصيات البرلمان.

حالة صحية

ووفقاً للنائب إسماعيل السماوي فالتقرير البرلماني الذي تقصَّى الحقائق حول الأراضي المنهوبة في الحديدة خطيرٌ وجريئ جداً، ويخاف عليه من الضياع كون الشخصيات التي وردت اسماؤها قادرة على «زحلقته» بطريقتها، وهذا ما يستدعي من البرلمان سرعة مناقشة التقرير وكشف ما تبقى من مستور في هذا الجانب.

وقال السماوي: إن التقرير الذي فيه من المسئولية الشيء المحمود، يعبر عن الحالة الصحية التي يسير عليها البرلمان.

حلم برلماني

المهندس/ فؤاد واكد

الكهرباء والغاز

■ منذ العام١٩٩٠ اعلنت الجمهورية اليمنية نيتها فى استخدام الغاز المكتشف فى حقول مارب لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة ومنذ ذلك التاريخ لم يتم انجاز الكثير ولم تدخل المحطة الكهربائية (مارب) فى التشغيل التجارى حتى الآن وهو مايكبد الدوله خسائر فادحة.. فبحسبة بسيطة يمكن ان نتوصل الى ان تشغيل مائة ميجاوات بالغاز سيوفر لخزينة الدولة ما قيمته ٢٩.٦٠٠.٠٠٠ريال يومياً باعتبار السعر العالمى للتر من مادة الديزل (٢٠) ريالاً، فما بالك لو تم التوسع فى استخدام الغاز كوقود رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية وأدخلت محطات اخرى مارب (٢) و(٣) ومعبر وبلحاف.

□ أين تكمن المشكلة ولماذا لم تجد طريقها الى الحل السريع خاصة وان المردود كبير سواء من المنظور الاقتصادي او السياسي فبدون الاعتماد على الغاز لن تستطيع مؤسسة الكهرباء سد العجز الكبير فى الطاقة وستعتمد على شراء الطاقة لكون المحطات الحالية قديمة ومتهالكة ويصعب الاعتماد عليها، وكذلك لكون استهلاكها للوقود السائل الغالي الثمن عالية، ويضاف الى ذلك اضطرار الدولة لاستيراد المشتقات النفطية من الخارج فى ظل عدم تحديث مصافي عدن ورفع امكانية تصفية النفط الخام داخل اليمن لعدم او اعاقة انشاء مصاف جديدة واهمها مصفاة حضرموت، هذا بالاضافة للعراقيل المفتعلة فى طريق انجاز مشاريع استخدام الغاز لانتاج الطاقة الكهربائية.

لعل التجربة المريرة التى صاحبت ادخال المولد الاول في محطة مارب (١) تمثلت في ضخ غاز غير مطابق للمواصفات، ما نتج عنه إحداث مشاكل فنية فى المولد علاوةً على ما صاحب ذلك من تأخيرات وغرامات وخسارة للاقتصاد الوطني، الا انه لم تتحرك الجهات المعنية بالأمر وخاصة شركة الغاز التي لم تحدد حتى الآن وبشكل قطعي الكميات المخصصة لاستخدامات الكهرباء ولم تقدم أي تفسير مقبول لما حدث.. ناهيك عن الامتناع عن توقيع العقد لانبوب الغاز الى محطة التوليد المزمع انشاؤها فى معبر وهو ما يثير اكثر من تساؤل ويجعل الشك والريبة تكتنف مستقبل استخدام الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية فى بلادنا..

فهل من اهتمام بهذا الجانب والذى لايجب معه ان نكتفي بجهود وزارة معينة أو مؤسسة محددة أو شركة ما، بل يحتاج الى الجهد الجماعي من كل مفاصل الدولة لتحديد سياسة واضحة وملزمة لكل الجهات مع ضرورة مراجعتها بشكل دوري، بل والتدخل المباشر وعدم ترك الجهات المعنية تحل مشاكلها بمفردها.. ونقترح ضرورة تشكيل لجنة موسعة تشمل بالاضافة الى ممثلي الحكومة ممثلين عن مجلسي النواب والشورى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات، تكون لها صلاحية اتخاذ القرارات الملزمة.□

* عضو مجلس النواب

أحمد سعيد عبيد الصويل

تاريخ الميلاد ١٩٥٨م
محافظة حضرموت
مديرية غيل باوزير
عضو مجلس النواب
الدائرة (١٤٣)
المؤتمر الشعبي العام
رئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة
عضو اللجنة الدائمة
ماجستير إعلام

سيرة برلماني

بذخ الانفاق يسبب انخفاض قيمة الريال

أوضح التقرير الصادر عن اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة تطورات سعر صرف العملة الوطنية وجود العديد من المسببات التي أدت إلى انهيار سعر الريال أمام الدولار.. وقال التقرير: إن التوسع الكبير في الانفاق العام وخاصة في جانب الانفاق الجاري الذي ترتب عليه تحقيق عجز قياسي في الموازنة العامة للدولة خلال العام ٢٠٠٩م وصل إلى ٥١ مليار ريال وبنسبة عجز ٩٪ من الناتج المحلي مقابل نسبة عجز بلغت ٢٢٠ مليار ريال خلال عام ٢٠٠٨م نسبة ٣,٨٪ إضافة إلى عدم ملاءمة بعض السياسات والاجراءات النقدية التي اتبعها البنك المركزي في الفترة الأخيرة سواءً من حيث التوقيت أو من ناحية الآثار أو الإشارات التي اعطتها للمتعاملين في السوق..

وبيّن التقرير ان خفض الفائدة التأشيري من قبل البنك المركزي إلى مستوى أدنى من معدل التضخم وبصورة عشوائية وغير مدروسة في ظل المؤشرات والضغوط التي كانت قائمة في حينه والناتجة عن تنامي عجز الموازنة الأمر الذي جعل المودعين يتوجهون لشراء الدولار مما اسهم في انخفاض قيمة الريال أمام الدولار..

ولفت التقرير إلى ضعف آلية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف بحيث يتدخل متأخراً بعد أن تكون أسعار الدولار قد ارتفعت بصورة كبيرة.

بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات إلي ما يزيد عن ٩ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م.. ناهيك عن ارتفاع فاتورة دعم المشتقات النفطية المستوردة والتي تتراوح بين ٤٨-٤٩ مليار ريال شهرياً في الوقت الذي ارتفعت قيمة المستورد من النفط الخام عبر مصافي عدن خلال الفترة المنصرمة من عام ٢٠١٠م حوالي ٤٦٧ مليون دولار وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات..

وقال التقرير: إن تراجع عائدات الدولة من موارد النفط المصدر بصورة حادة إلى ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م مقابل ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية مما أثر سلباً على موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وأورد التقرير جملة من المعالجات التي اتخذت أو في طريقها للتنفيذ والتي من شأنها وضع معالجة فعلية تؤدي إلى تعافي قيمة الريال أمام الدولار ومنها الحد من الانفاق العام غير الضروري واتخاذ سياسة تقشفية صارمة ووقف الصرف غير الضروري في كل أجهزة الدولة وإيقاف ا لمشاركات الخارجية في المؤتمرات والندوات وغيرها من الإجراءات.□

من شرفة البرلمان

زملاء..!!

الشجار الذي نشب بين النائبين شردة وأهيف، يحصل في كثير من برلمانات العالم حدّ التراشق بالأحذية.. لذا نقول للمزايدين لاتحملوا الموضوع أكثر من حجمه وكونوا محضر خير أثابكم الله.!!

زيّ أحمر!!

الدكتور دغيش اقترح توحيد زي رسمي لأعضاء البرلمان.. أحد الخبثاء علَّق: «يادكتور على شرط ان يكون اللون أحمر»..!□

قوانين..!!

لاندري لماذا يرحّل مجلس النواب مشروع قانون السجل العقاري من دورة إلى أخرى.. ربما أن هذا القانون يغيظ «النهَّابة»، مثلما قانون «السلاح» يغيظ «المخربين وأصحاب السوابق..»!!□

مطالبة بمحاكمة النائبين الخبجي والشنفرة

■ دعا وكيل محافظة لحج ياسر اليماني الى محاكمة قيادات الحراك الانفصالي ولو غيابياً وعلى رأسهم الخنبجي والشنفرة لمسئوليتهم عن الجرائم التي ترتكبها عصاباتهم بحق المواطنين ورجال الامن والوطن.

وقال ياسر اليماني في تصريح لـ«الميثاق» ان اقدام عناصر الحراك الانفصالي في محافظة لحج على قطع اذني احد المواطنين وتعذيبه على الهوية بعد ارتكاب نفس الجريمة بحق مواطن اخر في وقت سابق يستدعي من مجلس النواب ووزارة العدل اتخاذ اجراءات تمكن القضاء من محاكمة قيادات عناصر الاجرام والتخريب غيابياً.

مشيراً الى ان العناصر التي ارتكبت تلك الجريمة هي التي تقف وراء قتل اكثر من ١٧ مواطناً ورجل امن في مديريات ردفان اضافة الى عمليات النهب والتقطع التي قاموا بها منذ بداية نشاطهم التخريب الاجرامي في حين لم يتم القبض على أحد منهم.

ودعا وكيل محافظة لحج اجهزة الامن الى التخلي عن سياسة ضبط النفس والضرب بيد من حديد لحفظ الامن وصيانة ارواح المواطنين وممتلكاتهم. وحمل ياسر اليماني احزاب اللقاء المشترك مسئولية مساندتهم لعناصر الحراك الانفصالي من خلال توفير غطاء سياسي واعلامي لأعمال التخريب وجرائم القتل ومن يقومون بها في بعض مديريات محافظة لحج والضالع.

وقال وكيل اول محافظة لحج ان اصرار المشترك على تبني خطاب يبرئ عناصر التخريب ويجرم اجراءات الامن الرامية الى حفظ الامن والاستقرار يجب ان يقابل باجراءات قانونية تمنع استخدام العمل السياسي والديمقراطي لاسناد جهات تنفذ اعمال مخالفة للدستور والقوانين والتي تستمد هذه الاحزاب منها مشروعية الوجود والعمل في الساحة السياسية.□

النائب شوقي القاضي يرفض اجتهاد الفقهاء حول التجريم والعقاب

■ أيد النائب الإصلاحي شوقي القاضي الحكومة في رفضها لمقترحات لجنة تقنين الشرعية الإسلامية في البرلمان بخصوص مشروع تعديل بعض أحكام قانون الجرائم والعقوبات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م.

وأشار القاضي إلى أن مقترحات اللجنة ستخلق مجالاً واسعاً للاجتهادات الشخصية وفقاً للأهواء أو المباعث المذهبية.

وقال: إن تقييد التجريم والعقاب بالقانون فقط المنبثق أساساً من الشريعة الإسلامية يجنب البلد الذهاب إلى اجتهادات فقهية مختلفة خاصة في ظل التعصب المذهبي.. مشدداً على أن وجود لجنة لتقنين أحكام الشريعة يضمن توافق كل القوانين من دستور البلاد الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

مضيفاً أن تقييد التعديل الحكومي للجرائم والعقوبات بالقانون فقط دستوري مائة بالمائة.

هذا وقوبل موقف النائب القاضي باستياء من قبل بعض زملائه من كتلة الإصلاح، حيث اتهم النائب الإصلاحي محمد الصالحي زميله القاضي بالجهل.

وكانت لجنة تقنين الشريعة الإسلامية اقترحت ادخال أحكاماً جديدة في المادة (٤٨) تحت مصطلح الجرائم السياسية وكذلك تعديلات تتعلق بعدم التقيد في التجريم والعقاب بالقانون فقط.